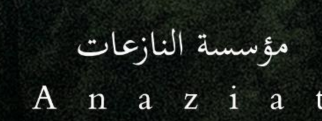
حرّاس الدين

صعود الجماعة الموالية للقاعدة في سورية وأفولها وانحلالها

أيمن جواد التميمي





ذو الحجة
1446هـ

بسم الله الرّحمن الرّحيم

حراس الدين

صعود الجماعة الموالية للقاعدة في سورية وأفولها وانحلالها

أيمن جواد التميمي

[CTC Sentinel - May 2025]

النازعات

ذو الحجة ١٤٤٦

أيمن جواد التميمي، زميل كتابة ضمن برنامج ميلشتاين (Milstein Writing) في منتدى الشرق الأوسط، ومنتسب في المدارس الملكية للموسيقى. نال الدكتوراه من جامعة سوانزي (Swansea) في السرديات التاريخية في دعاية تنظيم «الدولة». وآخر مؤلفاته كتاب يتضمن ترجمة ودراسة للنص العربي الوسيط «فتح الأندلس».

خلاصة

رغم ما أثير من قلق بشأن نفوذ تنظيم «القاعدة» في سورية، فإنّ هذا التنظيم قد تجرّع مرارة الانتكاس على امتداد سنيّ الحرب الأهلية السورية. ويتتبّع المقال سيرة نشوء جماعة «حراس الدين» الموالية «للقاعدة» في سورية، ثم ما تلا ذلك من تهميشها على يد أبرز الفاعلين آنذاك في صفوف الفصائل المقاتلة في شمال غرب سورية ألا وهي «هيئة تحرير الشام»، حتى آل الأمر إلى انحلال «الحراس» الكامل بعد سقوط نظام الأسد. وتُظهر سيرة جماعة «حراس الدين»، وما سبقها من انشقاق «الهيئة» عن «القاعدة»، أنّ «القاعدة» قد مُنيت بنكسة كبيرة في سورية، حتى إنّ ما تبقّى من خطر كامن في شبكاتها داخل البلاد أضحى يسيرًا على الولايات المتحدة تطويقه بضربات موجهة تستهدف أفرادها[1]، بموافقة –إن لم يكن بتعاون– الحكومة السورية الجديدة.

---

[1] الضربات الموجهة مصطلح تقني حديث، ويسمى حينًا بالاغتيال المستهدف أو القتل الانتقائي، يُقدَّم على أنه عمل دفاعي/عسكري في سياق الحرب على الإرهاب أو مكافحة الإرهاب يراد به القتل المتعمّد لامرئ بعينه، غالبًا خارج نطاق القضاء، يُعتبر تهديدًا مباشرًا للأمن القومي أو العسكري، وتُنفّذها عادة دولة ضد امرئ بعينه، غالبًا باستخدام طائرات مسيّرة أو قوات خاصة. [النازعات].

في الخطاب الدارج عن الحرب السورية، طالما جرى الخلط بين «الهيئة» و«القاعدة»، فتُسمّى الأولى –مثلاً– بـ«حكومة القاعدة» أو «نظام القاعدة» في سورية، وهو قول يُغفل تاريخ جماعة «حراس الدين» التي خرجت إلى العلن بعد تأسيس «الهيئة» في كانون الثاني ٢٠١٧م، ذلك التأسيس الذي كان بمثابة القطيعة التامة بين «جبهة النصرة» وتنظيم «القاعدة». وقد ظلت جماعة «حراس الدين»، طَوال وجودها، فصيلًا صغيرًا إذا ما قورن «بالهيئة»، ولم تلبث أن خضعت لحملة قمع شاملة من قِبل «الهيئة» منذ سنة ٢٠٢٠م، زادت من عزلتها وتهميشها. وقد مثّل إعلان الجماعة في كانون الثاني من هذا العام عن انحلالها رسميًّا ختامَ مسيرتها واندثارها. ومع ذلك، لا تزال الولايات المتحدة تستهدف مَن كان على صلة بهذه الجماعة التي باتت في عداد الماضي.

ويتولّى هذا المقال بيانَ تاريخ الموالاة لتنظيم «القاعدة» في سورية بقدر من التفصيل، بدءًا من الجدل الأول الذي أُثير حول الانفصام بين «القاعدة» و«جبهة النصرة»، ومرورًا بتشكيل جماعة «حراس الدين» وصدامها مع «الهيئة» وما لحقها من تهميش على يدها، وانتهاءً بانحلال الجماعة إثر سقوط نظام الأسد.

إيضاح الانفصام بين «جبهة النصرة» و«القاعدة»

لـمّا أعلن **أحمد الشرع**، المسؤول العام «لجبهة النصرة» (أبو مُحَّمد الجولاني، الرئيس المؤقت لسورية حاليًّا)، عن تشكيل «جبهة فتح الشام» في تموز ٢٠١٦م، وهي كيان قيل إنه لا يرتبط بأي «جهة خارجية»، وإنما نشأ بمباركة مزعومة من أمير «القاعدة» **أيمن الظواهري**، ساد الظن أنّ هذه الخطوة لم تكن سوى إعادة تسويق شكلية، غايتها تعزيز مصالح تنظيم «القاعدة» في سورية. وقد تعزز هذا الانطباع بما تضمّنه شريطُ الفيديو الذي أعلنَ تأسيس جبهة فتح الشام، إذ وجه فيه الجولاني شكرًا إلى قيادة تنظيم «القاعدة»، وخص الظواهري بالذكر، على ما قيل إنه تفهّم وموافقة على هذه الخطوة. زدْ على ذلك أنّ **أبا الخير المصري**، الذي عُرف بأنه نائب الظواهري وكان آنذاك في سورية، قد أبدى موافقته على إعادة التسمية، وبثت «جبهة النصرة» رسالة صوتية له قبيل صدور الإعلان عن تشكيل «جبهة فتح الشام» مصوّرًا، دعا فيها إلى اتخاذ «الخطوات المناسبة» نصرة للإسلام والمسلمين والجهاد في الشام. ومع ذلك، فقد فُسّرت إعادة تسمية «جبهة النصرة» لاحقًا على أنها انفكاك فعلي عن تنظيم «القاعدة».

غير أنّ ما جرى في الحقيقة أعقدُ من كلا الروايتين. وأحسنُ ما يُفسّر به الأمر هو مقابلة شهادات رجال «الهيئة» الذين أيدوا الانتقال إلى مشروع

«الهيئة»، بروايات الموالين «للقاعدة» الذين عارضوه. فقد بيّن **عبد الرحيم عطون**، من «الهيئة»، أنّ إعادة التسمية في تموز ٢٠١٦م لم تكن في ذاتها انفصالًا عن «القاعدة»، بل كانت مرحلة وسيطة، يبقى فيها الارتباط بالتنظيم سريًّا، على أمل أن تمنح القيادةُ المركزية لاحقًا فرصة الموافقة على اندماج أوسع مع فصائل أخرى كانت ترفض صلة «النصرة» بتنظيم «القاعدة» وتخشى أن تُدرج في القوائم الدولية السوداء. وعلى هذا الأساس من الإبقاء على الارتباط السري «بالقاعدة»، وافق بعض الموالين للتنظيم، كالأردني **سامي العريدي** (الذي كان من كبار شرعيي «جبهة النصرة» وصار لاحقًا من رموز جماعة «حراس الدين»)، على إعادة التسمية. بينما رفضها آخرون مثل **أبي جليبيب** (**إياد الطوباسي**، الأردني الجهادي أيضًا) منذ البداية، لأنّ الظواهري لم يُستشر في الخطوة، ولم يُبدِ موافقته حين بلغه خبرُها. والحق أنّ صعوبة التواصل مع الظواهري حالت دون إبلاغه المسبق بالخطة، ولذا تقرر الاكتفاء بموافقة أبي الخير المصري في البداية.

فلمّا عَلم الظواهري بأمر إعادة التسمية، رفضها رفضًا شديدًا، وعدّها – بادئ الأمر– انقطاعًا حقيقيًّا للعلاقة. وعلى الرغم من أنه تلقى لاحقًا إيضاحات بشأن طبيعة «جبهة فتح الشام»، فقد بيّن أنه يرى الولاء السري «للقاعدة» أمرًا غير مقبول. وإن كانت «النصرة» قد احتجّت بأقوال سابقة له

تُوحي بأنه قد يقبل بـ«فك الارتباط» إن كان سيؤدي إلى اندماج أوسع يمهّد لإقامة دولة إسلامية[1]، إلا أنّ التمعّن في خطابه يدل على أنه لم يكن يرى في ذلك خيارًا واقعيًّا، بل كان يراه بابًا إلى تنازلات منهجية لا تُحتمل. وبعبارة أخرى، كان الظواهري يرغبُ، منذ البدء، في أن تظل «جبهة النصرة» ثابتة لا تلين في ولائها «للقاعدة» والتزامها بمنهجها.

وبرغم رفض الظواهري لإعادة التسمية، واصل قادة «جبهة فتح الشام» مساعيَ الاندماج مع فصائل أخرى، ولا سيما «أحرار الشام»، أملًا في بلوغ كيان أوسع يُحتمل أن ينال رضا الظواهري. غير أنّ ما آلت إليه الأمور، والمتمثل في تأسيس «الهيئة»، يُظهر أنّ تلك المساعي لم تُكلل بالنجاح التام، إذ لم ينضم من «أحرار الشام» إلا جزء منها، وظل عماد «الهيئة» هو نواة «جبهة النصرة» القديمة. ولم يحصل تأسيس «الهيئة» على موافقة لا من الظواهري، ولا من أبي الخير المصري، ولذا فإنّ تشكيل «الهيئة» هو ما ينبغي عدّه الانفصالَ الحقيقي عن «القاعدة»، لا مجرد إعادة تسمية «جبهة النصرة» إلى «جبهة فتح

[1] في الرسالة الصوتية التي أطلقها أبو الخير المصري، ورد اقتباس لتصريحات أيمن الظواهري جاء فيها: «إنّ أخوة الإسلام بيننا هي أكبر من كل الروابط التنظيمية الزائلة المتحولة، وأنّ اتحادكم وتآلفكم أهمّ وأعزّ عندنا من أي رابطة تنظيمية، فوحدتكم واتحادكم ووحدة صفكم تعلو فوق الانتماء التنظيمي والعصبية الحزبية، بل يُضحي بلا تردد بتلك الروابط التنظيمية الحزبية إذا تعارضت مع وحدتكم وتآلفكم واصطفافكم في صف واحد كالبنيان المرصوص».

الشام». وقد أشار إلى هذا التمييز **أبو مالك الشامي** من «الهيئة»، فقال: «اتّسعت دائرة الجهاد، فخرج مشروع «الهيئة» من جمع أكثر الفصائل في هذا الكيان، وهنا كان الانفكاك الحقيقيّ عن التنظيم».

وهذا الفهم لتأسيس «الهيئة» بوصفه الفُرقةَ الحقيقية مع تنظيم «القاعدة»، هو على الأرجح ما يُفسّر ظهور «حراس الدين» –الفرع الموالي «للقاعدة» في سورية– بعد قيام «الهيئة»؛ إذ لم تُعلن الجماعة عن نفسها إلا في شباط ٢٠١٨م، لكنها كانت قد بدأت بالتشكل في أواسط العام ٢٠١٧م وآخره، كما يدلّ على ذلك وقوعُ الخلافات بين «الهيئة» والموالين «للقاعدة» في قضايا كإدارة نقاط الرباط، في أواخر سنة ٢٠١٧م. ومما يجدر ذكره أنّ سامي العريدي و**أبا همام الشامي**، اللذين كانا من كبار قادة «جبهة النصرة»، وصارا لاحقًا رأسَيْ «حراس الدين»، لم يشرعا في الجهر بمواقفهما إلا بعد تشكيل «الهيئة».

النزاعاتُ الأولى والتفاهمُ المرحليُّ مع «الهيئة»

إنّ علة وجود «حراس الدين» كانت، بطبيعة الحال، قائمة على الاعتقاد بأنّ مصالح الجهاد في الشام إنما تُصان بحفظ البيعة لتنظيم «القاعدة»، خلافًا لِما ذهب إليه قادة «الهيئة» من أنّ تلك المصالح تتطلب الفكاك عن «القاعدة». غير أنّ «حراس الدين» واجوا منذ نشأتهم مشكلةً تمثلت في أنّ

غالبية مقاتلي «جبهة النصرة» ظلوا منتسبين إلى «الهيئة»، على الرغم من زعم أبي همام في كانون الأول ٢٠١٧م بأنّ «نسبة كبيرة من جنود «الهيئة» لا يزالون معكم على قاعدة أنكم في السر تابعونَ «للقاعدة»، إذ حينما أعلنتم الفكاكَ، أقنع أمراؤكم جنودَهم بأنّ الأمر ليس إلا تغطية إعلامية، وأنّ البيعة لا تزال معقودة في السر»، وهو مَلحظ قد يكون صائبًا إبان التسمية بـ«جبهة فتح الشام»، لكنه لا ينطبقُ على ما بعدَ تشكيل «الهيئة».

وإلى جانب النقص في القوة البشرية بالنسبة إلى «الهيئة»، كان الجَمع الموالي «للقاعدة» يفتقر كذلك إلى الأسلحة الثقيلة والمعدات العسكرية ذات الشأن. ومن ثَم، فقد دار أول نزاع علني -إلى جانب الخلاف حول مسألة الانفكاك عن بيعة الظواهري- حول ملكية الأسلحة التي كانت «الهيئة» تحتفظ بها وادعى «حراس الدين» أنها من حقه. ولم يكن مستغربًا أن ترفض «الهيئة» تسليم هذه الأسلحة، وهو ما جرى تثبيته في اتفاق أبرم بين الطرفين في شباط ٢٠١٩م، ما يظهر بوضوح أنّ «حراس الدين» كان منذ البدء في موقف ضعف أمام «الهيئة». إلا أنّ «الهيئة» كانت قد أبرمت اتفاقًا مع أبي همام في كانون الثاني ٢٠١٨م تلتزم فيه بـ«تسليح بعض المجموعات التابعة للطرف الثاني، بحيث تعمل عسكريًّا تحت غطاء «الهيئة» ومن خلالها».

وهذا النوع من التفاهم يمثل النهج الأولي الذي أخذت به «الهيئة» تجاه «حراس الدين»؛ فعلى الرغم من الخلاف بشأن مسألة بيعة «القاعدة»، كانت «الهيئة» مستعدة لتقبل وجود «حراس الدين» طالما يُقرّ بهيمنة «الهيئة» ويخضع لشروطها، وكان من بين تلك الشروط ألا تستخدم الأراضي السورية محطة انطلاق لعمليات خارجية، وهو موقف لا يزال معمولًا به حتى اليوم في ظل الحكومة السورية الجديدة بقيادة أحمد الشرع. وفي المقابل، كانت «الهيئة» مستعدة لتقديم بعض الدعم لنقاط الرباط التي يقوم عليها تنظيم «حراس الدين» وحلفاؤه. وقد عُرف «حراس الدين» في بدايته بتحالفه مع جماعة جهادية مستقلة تدعى «أنصار التوحيد»، وقد أعلن عنها في نيسان ٢٠١٨م تحت اسم «تحالف نصرة الإسلام»[١]. إلا أنّ «حراس الدين» سرعان ما بات يعرف أكثر بتحالفه مع جماعة جهادية عراقية تدعى «أنصار الإسلام»، وكذلك مع فصيل جهادي سوري هو «جبهة أنصار الدين»، ضمن غرفة عمليات «وحرض المؤمنين»، التي كانت تعمل خارج غرفة عمليات «الفتح المبين» التابعة «للهيئة»، لكنها كانت، بوضوح، واقعة تحت هيمنتها. وقد أكد

[١] إنّ ما يُعرف بـ«غرفة العمليات» في سياق الحرب الأهلية السورية، لم يكن سوى غرفة قيادة تجمّع فيها قادة الفصائل المختلفة لتنسيق التحركات والعمليات القتالية. ومن ثَم، فإنّ أي عمليات تُنفّذ في الميدان تُعدّ صادرة باسم تلك الغرفة ومنتمية لها.

هذا الواقع ما ورد في مقابلة أجراها الكاتب في كانون الثاني ٢٠١٩م مع أحد أبرز أنصار «الهيئة» على الإنترنت آنذاك، ويدعى «أبو الليث الحلبي»، ذكر أنّ «الهيئة» كانت تتكفل بنفقات الغذاء والذخيرة لتلك المجموعات.

حملة «الهيئة» على «حراس الدين» وتهميشهم

على الرغم من تمكّن «الهيئة» من ترسيخ هيمنتها في شمال غرب سورية مطلع عام ٢٠١٩، عبر جولات متعددة من الاقتتال الداخلي أفضت إلى هزيمة «حركة نور الدين الزنكي»[١]، وقبول باقي الفصائل بحكومة الإنقاذ، فإنّ نظام الأسد وحلفاءه واصلوا تحقيق المكاسب على الأرض ضد الفصائل المسلحة في الشمال الغربي، حيث شنّوا هجومًا واسع النطاق أواخر عام ٢٠١٩م وبداية عام ٢٠٢٠م، كان يرجّح أن يُفضي إلى سقوط كامل المنطقة في يد النظام. غير أن التدخل التركي عبر نشر آلاف الجنود حال دون هذا السيناريو، إذ رأت أنقرة –صوابًا– أنّ داعمي النظام لن يغامروا بخوض حرب لأجل استعادة الشمال الغربي. وفي هذا السياق، سعت روسيا إلى الحفاظ على تعاونها مع

[١] كان الفصيل قد انضمّ في وقت سابق إلى «الهيئة»، ثم انفصلت عنها لاحقًا، محافظة على إقطاعية مستقلة لها في ريف حلب الغربي. انظر: «الزنكي تنسحب من جميع مناطق سيطرتها في ريف حلب الغربي لصالح تحرير الشام»، تلفزيون سوريا، ٥ كانون الثاني ٢٠١٩م.

تركيا في الملف السوري، فجرى التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار نجح في تثبيت خطوط التماس في آذار ٢٠٢٠م.

ولأنّ «الهيئة» أبرز الفصائل في الشمال الغربي، قررت التعاون مع تركيا في فرض وقف إطلاق النار، بتجميد الجبهات وعدم الاعتراض على الوجود العسكري التركي في المنطقة أو عرقلته. وقد رأت بعض التيارات الجهادية الأشدّ أنّ هذا السلوك يُعدّ تعطيلًا متعمدًا للجهاد ضد النظام وحلفائه، بل اعتبر التزامًا من «الهيئة» بتطبيق مخططات القوى الدولية لتجميد النزاع السوري، وتخليًا عن هدف إسقاط النظام عسكريًّا. وبالنظر إلى الخطاب الذي أخذت به «الهيئة» بين عامي ٢٠٢٠-٢٠٢٤م حول سعيها لتحرير سورية كاملة يومًا ما، يتضح أنها اختارت في تلك المرحلة الالتزام بتجميد الجبهات لعلمها بعدم قدرتها -آنذاك- على مواجهة قوات النظام. وقد رغبت في استثمار «المظلة الأمنية التركية» لإعادة بناء قدراتها، بينما أخذ النظام يزداد وهنًا من الداخل بسبب الأزمة الاقتصادية والعزلة الدولية والعقوبات.

لكنّ هذه النيات لم تكن بالضرورة واضحة لعموم الناس حينها، إذ اعتقد كثيرون أنّ الجمود العسكري سيستمر إلى أجل غير مسمى[١]. ولم تكن هذه

---

[١] وهذا يبدو جليًّا، على سبيل المثال، من خلال التظاهرات التي نُظّمت ضد «الهيئة» في عام ٢٠٢٤م، وذلك قبيل سقوط النظام. وكان من أبرز مطالب المتظاهرين فتح الجبهات القتالية ضد

النيات جلية كذلك عند «حراس الدين» وحلفائهم، الذين بادروا في حزيران ٢٠٢٠م إلى تأسيس غرفة عمليات جديدة موسّعة تحت اسم «فاثبتوا»، ضمّت فصيلين من المنشقين عن «الهيئة»، هما فصيل **أبي العبد أشداء**، و**أبي مالك الشامي التلي**. وقد أكدت الغرفة في بيان تأسيسها أنّ هدفها «صد عدوان المعتدين وكسر مؤامرات المحتلين»، ما دلّ على رفضها ما اعتبرته تجميدًا دائمًا للجبهات بإملاءات القوى الدولية. وتدعم هذا التفسير رواية أحد عناصر «أنصار الإسلام» عن ظروف تأسيس الغرفة.

وعقب هذا الإعلان مباشرة، باشرت «الهيئة» بحملة على غرفة العمليات، فاعتقلت أبا مالك التلي و**أبا صلاح الأوزبكي** (المنشق عن «الهيئة» إلى «أنصار الدين»)، ثم شنت هجومًا على مواقع «فاثبتوا» بعدما نصب عناصرها حواجز للضغط باتجاه تحكيم مستقل. وإزاء تفوق «الهيئة» العسكري، انهارت الغرفة سريعًا. وفي حين توصلت «أنصار الإسلام» إلى تفاهم مع «الهيئة» سمح لها بالبقاء في المنطقة، فقد بات «حراس الدين» فصيلًا خارجًا عن القانون، وأصبح قادته وعناصره مطلوبين لجهاز أمن «الهيئة»، معرضين للاعتقال والسجن.

النظام. انظر مثلًا: «مطالب بإسقاط الجولاني في «جمعة الكرامة»... مظاهرات شعبية تجتاح إدلب وريف حلب الغربي»، شبكة شام، ٨ آذار ٢٠٢٤م.

وكان التفسير الشائع لتلك الحملة آنذاك أنّ «الهيئة» رأت في تشكيل غرفة «فاثبتوا» تهديدًا لسلطتها ونفوذها في الشمال الغربي. إلا أنّ هذا التفسير يحتاج إلى مزيد من الدقة، إذ يبدو أنّ «الهيئة» كانت قلقة –على وجه التحديد– من أن يُفضي وجود تلك الغرفة إلى تقويض حالة تجميد الجبهات، في وقت لا تزال فيه «الهيئة» وحلفاؤها في طور التعافي. وتدعم هذه الفرضية رواية عنصر «أنصار الإسلام» الذي أشار إلى أن تأسيس الغرفة «لم يكن مناسبًا لتوجّه «الهيئة» في هذه المرحلة»، والتي كانت –بحسب قوله– تسعى لتنفيذ الترتيبات الدولية الخاصة بالمنطقة «تحت ذريعة مقتضيات المرحلة وحالة الضعف». ومما يؤكده الواقع لاحقًا أنّ قيادة «الهيئة» لم تكن تتذرّع بالضعف فحسب، بل كانت تدرك واقعيًّا –عقب خسائرها في أواخر ٢٠١٩م ومطلع ٢٠٢٠م– أنّ الوقت لم يكن مناسبًا لفتح جبهات جديدة مع النظام.

نتيجة لهذه الحملة، خسر «حراس الدين» نقاطه الأمامية ومعاقله الأساسية، مثل قرية عرب سعيد في سهل الروج، التي أحكمت «الهيئة» سيطرتها عليها بسهولة. ومع ملاحقة عناصره واعتقالهم، غدا التنظيم خارج المعادلة القتالية في الشمال الغربي، واتجه إلى محاولة الحفاظ على حضوره من خلال تنفيذ عمليات ضد النظام وحلفائه خارج تلك المنطقة، فتبنى هجومًا على القوات الروسية في محافظة الرقة في كانون الثاني ٢٠٢١م، ثم تبنى عملية تفجير في دمشق

استهدفت حافلة تقلّ ضباطًا من الحرس الجمهوري في آب من العام نفسه. وقد واصل انتقاده «للهيئة»، واصفًا إياها بأنها تساهم في تجميد الصراع بالتعاون مع القوى الدولية. ففي بيانه الذي أعلن فيه مسؤوليته عن تفجير دمشق، دعا «المجاهدين في أرض الشام إلى العودة إلى نهج الجهاد الأصيل، فلا حل مع هذا النظام إلا بالقتل والقتال في سبيل الله، بعيدًا عن المؤامرات الدولية».

ولاحقًا، وجّه أبو همام القيادي في «حراس الدين» نداءً جديدًا يدعو فيه إلى حل الخلاف مع «الهيئة» عبر تحكيم مستقل، إلا أنّ «الهيئة» رفضت هذا الطلب، مشيرة في بيان لها في أيلول ٢٠٢١ إلى أنّ عليه –إن أراد تقديم شكوى– اللجوء إلى مؤسسات حكومة الإنقاذ، التي سبق أن اعترف أبو همام بسلطتها القضائية. كما اتهم البيان عددًا من عناصر «حراس الدين» بالانخراط في شبكات «خوارج» تسعى إلى زعزعة الأمن في «المناطق المحررة». وبذلك أكد بيان «الهيئة» على تفوق موقفها على «حراس الدين»، وكشف في الوقت نفسه عن نظرتها إلى «حراس الدين» بأنهم تهديد دائم للأمن العام.

سقوط النظام وتفكك «حراس الدين»

لقد بلغ تهميش «حراس الدين» في السنوات الأخيرة في خضم الصراع السوري مبلغًا جعلهم بلا أثر يُذكر في الهجوم الحاسم الذي قادته «الهيئة» في

أواخر تشرين الثاني وأوائل كانون الأول ٢٠٢٤م، والذي أفضى إلى سقوط نظام الأسد. وتعليقًا على هذا السقوط، لم يأتِ سامي العريدي، القيادي البارز في «حراس الدين»، بقول مهم أو ذي صلة، بل بدا كمَن يتعمّد التهوين من دور «الهيئة» في هذا التحوّل الكبير، متجاهلًا كليةً التهميش الذي لحق بجماعته. وقد زعم العريدي أنّ من أعظم أسباب سقوط النظام ما مَنّ به الله على أهل الشام من «وقوف ثلة مؤمنة صابرة من الأمة» في وجه النظام منذ عقود، «فجاهدوه بألسنتهم وأموالهم وأنفسهم». وأكد أنّ «من الظلم العظيم أن ننسى جهود أولئك العظام الأوائل» الذين قاتلوا النظام في بدايات الثورة الإسلامية (يحتمل أنها إشارة إلى التمرد الإسلامي المسلح أواخر السبعينات وبدايات الثمانينات). وعمومًا، صوّر العريدي سقوط النظام في سياق الصراع بين «أهل الحق» و«أهل الباطل» (ثنائية إسلامية تقليدية). وختم حديثه بالتأكيد على أنّ هذا السقوط إنما يمثّل ابتداء مرحلة من الابتلاء والامتحان لعباد الله، لينظر الله كيف يعملون بعد نيلهم هذا الفضل[1]. وعند العريدي، هذا يعني أنّ المرحلة التالية ينبغي أن تكون مرحلة إقامة الحكم الإسلامي.

وفي كانون الثاني ٢٠٢٥م، نشرت وسيلة إعلامية موالية لتنظيم «القاعدة» تُدعى «رسالة مجاهد» –وهي المنبر الذي كتب فيه العريدي مقاله– مقالًا

---

[1] انظر: سامي العريدي، **كلمة في سقوط نظام الطاغية بشار الأسد** (ص ٢).

بعنوان «نصائح وتوجيهات لأهل الحركة الجهادية في شامنا المبارك»، وظهر على غلافه راية «حراس الدين»، في إشارة واضحة إلى المخاطَبين بالمقال. وقد انصبت النصائح أساسًا على ضرورة التركيز على العمل الدعوي، داعيةً المجاهدين إلى «تعريف الناس بشيء من تاريخ الحركة الجهادية في الأمة، ونشر تراث المجاهدين بينهم، وإقامة مجالس للشباب والعوام تُعرض فيها بعض إصدارات هذه الحركة الجهادية المباركة».

وفي الشهر نفسه أعلن تنظيم «حراس الدين» حلّ نفسه رسميًّا، وذلك في بيان جاء فيه «بقرار أميري من القيادة العامة لتنظيم «قاعدة الجهاد»»، ما يوحي بأنّ القرار جاء بأمر من القيادة المركزية لتنظيم «القاعدة». ويُرجح أنّ هذا الحل جاء لأنّ تنظيم «حراس الدين» قد استُنفدت غايته الأصلية بعد سقوط نظام الأسد، إذ كانت غايته الأساس هي قتال النظام لإسقاطه. وعلى خلاف تنظيم «الدولة»، لم يكفّر «حراس الدين» ولا «القاعدة» جماعة «الهيئة»، بل كانوا يرون فيها جماعة إسلامية اجتهدت وأخطأت، ويجب نصحها لا مقاتلتها. ولذلك، فإنّ بيان الحلّ لم يهاجم «الهيئة» أو الحكومة الجديدة، بل دعاها –دون تسميتها أو ذكر أحمد الشرع– إلى إقامة الشريعة، كما طالبها بالسماح للعامة من أهل السنة بالاحتفاظ بأسلحتهم تحسبًا لأي معارك مستقبلية ضد اليهود وغيرهم من «أعداء الدين».

لكن رغم حلّ التنظيم، لم يتخلّ البيان عن المبدأ الأوسع للجهاد العابر للحدود، مؤكّدًا أنهم «سيبقون من جنود الأمة المستجيبين لأي نداء نصرة واستغاثة في أي بقعة من ديار المسلمين». وعليه، فإنّ قادة التنظيم المنحلّ وجنوده يظلون جزءًا من شبكة «القاعدة» العالمية، ويشاركونها فكرتها العابرة للحدود، ما يجعلهم أهدافًا مستمرة لضربات الطائرات الأمريكية. ولا يعني تنفيذ هذه الضربات بالضرورة أنّ الأفراد المستهدَفين يُشكّلون خطرًا وشيكًا لحظةَ استهدافهم، بل إنها –على الأرجح– تُنفذ باعتبارها ضربات استباقية بعيدة الأمد، تُذكّر بتكتيك إسرائيل في توجيه ضربات جوية متكررة لأهداف إيرانية أو مرتبطة بـ«حزب الله» في سورية خلال سنوات الحرب.

رغم أنّ بعض الجهاديين قد اتهموا الجولاني بالتعاون مع الولايات المتحدة في استهداف أعيان «حراس الدين»، لكن لا يوجد دليل قاطع على هذه المزاعم. لكن من الجليّ أنّ «الهيئة» لم تعمد إلى عرقلة السعي الأمريكي لقتل أعيان من شبكة «القاعدة». بل يمكن تلمّس تقاطع في المصالح؛ إذ إنّ هذه الضربات في نظر «الهيئة» تُفضي إلى إزالة أفراد من جماعة وشبكة تراها «الهيئة» إشكالية، كما تتيح لها أن تعرض نفسها على الولايات المتحدة شريكًا محتملًا، ولا سيما في وقت تحتاج فيه «الهيئة» إلى رفع العقوبات الأمريكية المفروضة على سورية – كما صرح ترامب في زيارته الأخيرة إلى الرياض– لإنعاش الاقتصاد السوري.

أما للولايات المتحدة، فإنّ هذه الضربات تأتي في سياق مسعاها العالمي لإضعاف تنظيم «القاعدة».

الخاتمة

إنّ سيرة جماعة «حراس الدين» تمثل مشهدًا كاشفًا لانقلاب حادّ في مسار تنظيم «القاعدة» في سورية؛ فبعد أن كانت «جبهة النصرة» تُعدّ إحدى أبرز فروع «القاعدة»، إلى حد أنّ أيمن الظواهري عيّن له نوابًا في الشام، انقطعت الصلة كليًّا بين «الهيئة» و«القاعدة»، بينما التفّ الموالون «للقاعدة» حول جماعة عاجزة عن قيادة التمرد أو منافسة هيمنة «الهيئة» وسلطانها، حتى أُقصيت فعليًّا عن المشهد الداخلي السوري منذ حزيران ٢٠٢٠م، ولم تعد ذات شأن يُذكر.

ويبقى الهمّ الأبرز من زاوية مكافحة الإرهاب أنّ ضعف «حراس الدين» لا يعني انتفاء الخطر، إذ قد يسعى أفرادٌ منها، ولا سيما القادة، إلى التنسيق مع عناصر «القاعدة» أو جهاديين آخرين خارج سورية بغرض تنظيم هجمات إرهابية في الخارج. وقد يتجلى ذلك بالتحريض عبر شبكات التواصل، أو تقديم خبرات عسكرية وفنية في تنفيذ العمليات، أو تحويل الأموال. ومثل هذه المخاوف ليست بالجديدة على الساحة السورية، فقد تجلّت سابقًا في حالات مقاتلين أجانب لم يكونوا رسميًّا منتمين إلى تنظيم «القاعدة». ومن أبرز الأمثلة على ذلك، **أبو صلاح الأوزبكي**، الذي ترأّس الكتيبة الأوزبكية المرتبطة «بالهيئة» («كتيبة التوحيد والجهاد»)، قبل أن ينشقّ إلى «جبهة أنصار الدين»،

ثم يُعتقل ويُفرَج عنه في آذار ٢٠٢١م. وقد وُجهت إليه تُهم بالتورّط في هجوم على مترو سان بطرسبرغ عام ٢٠١٧م، وآخر على السفارة الصينية في قرغيزستان عام ٢٠١٦م. ورغم أنّ الجماعة التي كان يقودها قد لا تكون شاركت في هذه الهجمات، إلا أنه قد يكون متورطًا بمفرده. ومن ثَم، فإنّ المساعي الأمريكية المستمرة لاستهداف أفراد من «حراس الدين» تبدو أقرب إلى إجراءات استباقية لمنع تكرار مثل هذه الأحداث، حتى وإن لم يصدر عن الأفراد المستهدَفين تهديد وشيك في حينه.